نص ردن

▪ علاء حسن

"تومان" بطل الفيلم

أهالي البصرة يعرفون الراحل تومان وطبيعة مهنته و"ملاعيبه" البريئة ، وأساليبه في الترويج للأفلام المعروضة في دور السينما في مدينته وكانت بالعشرات ، وتعرض أفلاما مصرية وأجنبية وأخرى هندية ، والرجل كان يجول في الشوارع العامة وخلفه صورة بطل الفيلم، وأثناء تجواله كان يعزف على الناي "الماصول " بلهجة البصريين وبطريقة تثير الإعجاب ، وتحثهم على الذهاب لدار السينما وبأعداد كبيرة من الجنسين لقضاء أمسية هادئة خالية من الصفير وتعليقات المراهقين، وعلى مدى عشرات السنين كان "تومان" بطل كل الأفلام ، لأنه الوحيد صاحب الموهبة في إقناع الجمهور على مشاهدتها ، وبطريقته في الترويج والإعلان كانت خدماته مطلوبة من قبل أصحاب دور السينما .

البصرة لا تختلف عن بغداد في فقدانها دور العرض السينمائية وكذلك بقية المدن العراقية الأخرى ، وحتى في المحمودية كانت هناك دار عرض تمتنع عن عرض الأفلام الحربية ، لأن صاحبها كان يخشى أن تؤثر الأصوات في السقف فينهار على رؤوس المشاهدين ، وأصحاب دور السينما باستثناء البصرة استعانوا بأساليب أخرى للإعلان عن أفلامهم ،

ولكن ليس على طريقة" تومان" المبتكرة .

الإذاعات والفضائيات المحلية هذه الأيام روجت لبطل فيلم جديد تفوق على تومان البصراوي فأخبار نشراتها تتجاهل الأحداث المهمة في الساحة العراقية وتركز على ملف الهاشمي وقضية المطلك ، فبين ردود أفعال شعبية ، ووجهات نظر وآراء المحللين السياسيين والمراقبين، يصبح المطلك والهاشمي بطلي فيلم مستهلك ، لا يستقطب اهتمام وإعجاب الجمهور المنهمك بهمومه ومعاناته ، وانتظار الرحمة الحكومية بتلبية مطالبه ، وهي لا تتعدى توفير سبل الاستقرار الأمني ، ولا يهمه مسار العملية السياسية ، والخلاف الشائك بين الأطراف المشاركة في الحكومة .

من تتوفر له فرصة تحدي " وجع الرأس" ويجازف بمتابعة نشرات الأخبار المحلية الإذاعية والتلفزيونية ، سيكون مجبرا على مشاهدة الفيلم اليومي ، من دون وجود مشاهد المتعة والمطاردات ، وعليه ان يستسلم لما يتعرض له من ضغط نفسي للوصول الى نتيجة ، او معرفة مصير البطل ، وهل باستطاعته الهروب من ملاحقة البوليس ، أو يستسلم للعدالة " وتومان" يعرف وحدة مصير بطل الفيلم.

للتعرف على أبطال الأفلام العراقية الجديدة وبعد فقدان خدمات "تومان " يكفي تخصيص دقيقة واحدة من وقت "الباحثين عن الحقيقة" للاستماع إلى إذاعة محلية أو فضائية ، وبإمكانهم الاستعانة بعداد إلكتروني لاحتساب تكرار مفردة الهاشمي والمطلك في الخبر الواحد ، ويبدو ان الإصرار على ذلك يوحي ، بأن الأزمات السياسية تم تجاوزها ، ودخل العراقيون في ربيع جديد ، وستلتفت الحكومة لتطبيق برنامجها ومن ابرز مفرداته ضمان توفير الطاقة الكهربائية في الصيف المقبل قبل اندلاع تظاهرات احتجاجية تردد الشعار السابق " وين الكهربا يا دولة القانون " ، والحكومة وعلى حد وصف بعض المحللين السياسيين المعتمدين في الفضائيات والإذاعات ، ستصبح في غضون أيام قليلة معبودة الجماهير وبطلة الفيلم على نغمات "ماصول تومان" .

بسبب نظرة المجتمع الخاطئة

أرامل وأيتام يفضّلون التسوّل والشوارع على دور الرعاية

تتسول لتأمين قوت أطفالها الأيتام

أصرت أم نجم من محافظة ميسان على أنها تفضل التسول الذي تمتهنه منذ فترة طويلة لتأمين قوت أسرتها المتكونة من زوج مقعد وثلاثة أطفال على أن تفرط بأي من أطفالها، رافضة بشكل قاطع فكرة إيداعهم في دور الرعاية الحكومية، فيما أكد مدير قسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في المحافظة أن قسمه لم يفلح بإقناع العوائل الفقيرة وحتى الأرامل بإيداع أطفالهم في دور الرعاية.

□ ميسان / رعد شاكر

أم نجم أجابت "المدى"، بشأن إيداع أطفالها في دار الدولة للبراعم في ميسان (الأيتام سابقا) بغية تأمين حياة أفضل لهم ولتوفر على نفسها مشقة التسول لإطعامهم: "والله لو أموت آنه وياهم من الجوع ما أنطيهم، أكو وحده تذب ضناها، خاله آني ساعة ما أكدر أفاركهم، اشلون أنام الليل وهمة بعيدين عني".

أيتام ومعوزين

ويشاطر أم نجم، تشددها في رفض إيداع أطفالها في دار الرعاية الحكومية، الكثير من العوائل المعوزة التي لديها أطفال أو أيتام يصعب التكفل بتأمين احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وسواهما، وبرروا في أحاديثهم لـ"المدى" وبشبه إجماع أن الدار مخصصة لأولاد الحرام (اللقطاء)، بحسب وصفهم.

وبالرغم من أنه فهم خاطئ لوظيفة دور الرعاية الحكومية إلا أنه فم راسخ لدى تلك العوائل بسبب أن دار الدولة للبراعم كانت فيما مضى مخصصة كمأوى للأيتام وللّقطاء أيضا.

الظروف المعيشية الصعبة التي تعانيها شرائح واسعة في ميسان لأسباب متعددة منها وفاة معيل الأسرة أو كونه يعاني من المرض أو معاقا، إضافة لضآلة رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين وصعوبة الحصول على عمل ثابت، كل ذلك دفع بالكثير من العوائل إلى زج صغارها للعمل في مهن متنوعة بعضها يتسم بالخطورة، إلى جانب تأثير الاختلاط بالكبار ضمن بيئة تفتقر إلى الحصانة وتسهل الانزلاق لهاوية الانحراف السلوكي والأخلاقي.

ويندر أن تجد تقاطعا مروريا وسط مدينة العمارة يخلو من هؤلاء الأطفال من كلا الجنسين، بعضهم يبيع المحارم الورقية (الكلينكس)، وآخرون يبيعون العلكة والنساتل، أو ينظفون زجاج السيارات مقابل أقل فئة نقدية متداولة، نزولا إلى ممارسة التسول في الطرقات والأسواق.

فهم خاطئ

مدير قسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في ميسان مصطفى خالد محيي، بين لـ"المدى" أن عدد نزلاء دار الدولة للبراعم عشرة أطفال فقط، في حين أنها تستوعب ٢٥ نزيلا، مؤكدا أنه بإمكان الدار أن تستوعب ضعف هذا العدد.

وقال: "بالرغم من الجهود الكبيرة التي نبذلها، لم نفلح بإقناع أرباب العوائل الفقيرة التي لديها أطفال ولا حتى الأرامل المعوزات اللواتي ينهكهن تدبر معيشة الأيتام الذين بمعيتهن، على إيداعهم في دار البراعم"، لافتا إلى أن هذه الدار هي الوحيدة في ميسان التي يقدر عدد الأيتام فيها بالآلاف.

وعن أسباب عزوف العوائل الفقيرة عن إيداع أطفالها في الدار، أوضح محيي "أنه الفهم الخاطئ لصنف النزلاء الذين تستقبلهم الدار"، مبينا أن الاعتقاد السائد بين الأوساط الاجتماعية هو أن الدار مخصصة لإيواء اللقطاء، "وهذا فهم مغلوط ولكنه راسخ في أذهان الناس".

ولفت إلى أن الدار مفتوحة الأبواب أمام جميع الأطفال من مختلف الشرائح الاجتماعية "سواء كانوا أطفال العوائل الفقيرة أو تلك التي تعاني من تفكك أسري وترغب بالاستفادة من خدماتنا"، مشيرا إلى أن الدار توفر المسكن والمأكل والملبس ومستلزمات التعليم إضافة إلى مصروف الجيب اليومي للنزيل والنقل من الدار إلى المدرسة وبالعكس، فضلا عن الرعاية الصحية وكل ما يحتاجه النزيل لغاية بلوغه سن ١٨ سنة.

نزلاء مؤقتون

واستدرك محيي قائلا: "لقد حاولنا جاهدين بالتنسيق مع المنظمات المدنية والمجالس المحلية إيضاح كل ما يتعلق بآليات عمل الدار وكذلك قمنا بتقديم شروح مفصلة عن أهداف الدار عبر وسائل الإعلام المحلية"، مضيفا "بل إننا نزلنا إلى الشارع والتقينا بالعديد من الأطفال المتسولين أو الباعة المتجولين وحاولنا إقناعهم باللجوء للدار ولكن دون جدوى، فهم أيضا يرفضون الابتعاد عن أسرهم برغم العوز الذي يعيشونه".

وعن إمكانية تأمين مستلزمات المعيشة للأيتام والأطفال المعوزين مع بقائهم ضمن أسرهم، قال مدير القسم: "العديد من الأرامل وافقن على تسجيل أطفالهن في الدار بشرط أن يمكثوا لغاية المساء ومن ثم إعادتهم لذويهم، لكن هذا مخالف للتعليمات"، موضحا أن آليات عمل الدار تنص على أن المستفيد من الدار يجب أن يكون مقيما فيه، مشيرا إلى أن القسم لم يفاتح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهذا الخصوص.

عقبات

مدير القسم مصطفى خالد محيي، شكا من قلة الكادر الوظيفي ونقص العجلات، مفيدا بأن هنالك ثلاث وحدات مرتبطة بقسمه إضافة لدار رعاية البراعم، وهي معهد الصم والبكم الذي يضم ٧٣ طالبا، ودار حضانة الأجيال التي تضم ٤٥ طفلا، إضافة إلى دار رعاية المسنين التي تخدم ١١ مسنا من كلا الجنسين.

واختتم حديثه بالقول: أن القسم يعاني من نقص السيارات المخصصة لتنقلات الموظفين والنزلاء، مؤكدا أن "دار رعاية المسنين لا يوجد فيها أي موظف خدمة وأن من يقومون بمتابعة هؤلاء العجزة هم بعض المتطوعين اللذين يأمُلون أن تتعاقد معهم الدار لاحقا، كما أن حضانة الأطفال ليس لديها سوى موظفة خدمة واحدة فقط".

أكّد مختصّون إمكانيّة الإفادة منها اقتصاديّاً

الفضلات الورقيّة خطر إضافي يهدّد البيئة العراقيّة

□ بغداد / المدى

وكأن المشاكل والأزمات البيئية في العراق بحاجة إلى زيادة الفضلات الورقية لتضيف عبئا آخر إليها، في حين يؤكد المختصون أنه بالإمكان الإفادة منها عبر تدويرها لتحقيق منافع اقتصادية وبيئية.مدرس العلوم والناشط البيئي ماجد شكري يشعر بالقلق بسبب التعامل المضر بالبيئة مع مخلفات الورق في العراق، وافتقار البلد إلى تقنيات إعادة التصنيع، حيث تذهب نفايات الورق إلى مكب النفايات، مسببة أضراراً فادحة بالمحيط وخسائر اقتصادية جمة، بحسب ما ذكر لموقع "إيلاف" الإلكتروني.

مكبّات النفايات

ومع الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، ازدادت المخلفات الورقية في العراق بشكل هائل، على شكل علب كارتون وصحف وعلب ورقية إضافة إلى صناديق المنتجات المختلفة ومخلفات المكاتب والمدارس والمؤسسات. ومن الأمثلة على سوء التعامل مع الورق، ما يفعله رؤوف حسن كل يوم، فما أن ينتهي من عمله في متجره الذي يضم أجهزة استنساخ وكتب ولوازم مدرسية، حتى يسارع إلى رمي قطع الورق والكارتون في علبة مهملات تحتوي شتى أنواع النفايات تصل إلى ٢٠ كغم يوميا. ويقول حسن: "نرمي المنتجات الورقية جنباً إلى جنب مع نفايات الأكل والأنواع الأخرى".

وبحسب حسن فإنه لم يحدث يوماً أن جمع الورق في أماكن مخصصة له، كما لم يحدث يوماً أن الجهات المعنية وضعت حاويات خاصة بالورق. وفي أغلب مدن العراق تُرمى علب الكارتون في الشوارع، من قبل أصحاب المتاجر والزبائن، أو أنها تُرمى إلى جانب نفايات الزجاج والبلاستك، والأكل من دون الإفادة منها.

نظام عصري

ويرى المهندس أيمن كامل "أن العراق يحتاج إلى نظام عصري لإعادة التصنيع، بغية التقليل من الأموال المهدورة، إضافة إلى الفوائد البيئية المرجوة من ذلك". ويؤكد "ان الخطوة الأولى في مجال الافادة من النفايات الورقية، نشر الوعي بين السكان لاسيما طلاب المدارس، وربات البيوت وأصحاب المصالح".

ومع تزايد استهلاك الورق في العراق، تصبح الحاجة ضرورية لإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى منتجات الأوراق الصديقة للبيئة بأقل التكاليف.

وينتقد كامل غياب القرارات الواعية لدى الجهات المعنية والمناهج التعليمية التي تحث الناس على تغيير أسلوبهم الاستهلاكي، مشيرا إلى أنه "حتى المؤسسات الحكومية تتعامل مع الفضلات الورقية بشكل خاطئ".

ولفت إلى أن الكثير من دول العالم، تعتمد شركات النشر والمطابع ومصانع علب الكارتون، في تعاملاتها على الورق معاد التصنيع الذي يساهم بشكل كبير في التقليل من كلف الكتب والقرطاسية ومنتجات الورق الأخرى.

تأثيرات بيئيّة

وتؤثر مخلفات الورق بشكل سلبي على البيئة إذا ما رميت في العراء، لاحتوائها على الأحبار والنايلون بنسبة ٥٪ لإزالة الشحوم والزيوت، ومواد كيماوية أخرى.

كما يؤدي إشعال القمامة في بعض الأحيان، إلى احتراق بقايا الورق والكرتون والمطبوعات، يصاحبه احتراق مواد سامة تدخل في صناعة الأحبار والألوان لينتج أبخرة سامة مزودة بالذرات الكربونية التي تهاجم الجهاز التنفسي للإنسان والحيوان.

وفي اغلب دول العالم، تمثل نسب التلوث، من جراء صناعة الورق، خطراً داهماً بالبيئة، نظرا لزيادة استهلاك أشجار الغابات مما يخل بالتوازن البيئي للأوكسجين في الهواء. ويلفت المهندس كامل إلى أن استخدام معالجة كيميائية للفضلات ينتج نوعيات جيدة من الكرتون.

إعادة التدوير

ومن جهة أخرى، تعاني معامل الورق في العراق من تخلف تقنياتها أو توقفها الكامل.

ويشرح المهندس أيمن كامل عن عمليات التدوير التي تبدأ أولا بإذابة فضلات الورق المفروز في حوض مياه كبير بمواد منظفة بعدها يصنع بشكل عجينة في وعاء كبير مزود بخلاط ثم تضاف بعض العناصر الكيمياوية ويستمر الخلط بتقليب العجينة. ويذكر ان في ساحات القمامة في جنوب بغداد، يجذب انتباه كثيرين منظر اكوام الفضلات غير المصنعة حيث يختلط البلاستك مع الورق وبقايا الطعام وعلب بلاستيكية وزجاجية. ويشير كامل الى ان العراق سيستفيد كثيراً من تطوير تقنيات التدوير لانه سيقلل من الاعتماد على المواد الأولية المستوردة من الخارج، مضيفاً "ان الاستفادة من فضلات الورق سيوفر عملة صعبة كثيرة للبلد"، مضيفا ان العراق الى الآن يفتقد إلى مصنع لعجائن الورق. ولكي تنهض هذه الصناعة يحتاج البلد الى مستثمرين لمعملي ورق البصرة والعمارة، بحسب كامل.

إلا انه يتوقع صعوبات أمام تأسيس معامل للعجائن بسبب شح المياه العذبة الداخلة في هذه الصناعة حيث يحتاج الكيلوغرام الواحد من العجينة الى عشرة ليترات من الماء.

فريق طبّي ينجح في رفع ورم دماغي من دون فتح الجمجمة

□ بغداد / قيس عيدان

نجح فريق طبي جراحي برفع ورم سحائي دماغي لمريضة في العقد الرابع من عمرها، في عملية تعد الأولى من نوعها في العراق.

وقال مدير مستشفى العلوم العصبية الدكتور عقيل كريم لـ"المدى": أن فريقا متخصصا بجراحة الدماغ تمكن من رفع ورم سحائي دماغي للجزء الأنفي من الفص الجبهوي لمريضة في العقد الرابع من العمر، وذلك عن طريق الأنف من دون فتح الجمجمة، في عملية تعد الأولى من نوعها في البلاد. وأشار مدير المستشفى التي أجريت فيها العملية إلى أن إجراء مثل هذه العملية يعد من الإنجازات المهمة، إذ لا يتم إجراء عملية مشابهة إلا في عدد قليل من الدول منها أميركا والهند والبرازيل.

وأضاف كريم أن الفريق الطبي والكادر التمريضي المقيم تولوا متابعة حالة المريضة على مدار الساعة، مؤكدا أنه لوحظ تحسن في الوعي لدى المريضة بشكل سريع مقارنة بالمرضى الذين تجرى لهم عمليات فتح الجمجمة التي يصاحبها دفع أو تحريك الدماغ أثناء رفع الورم. وشارك في إجراء العملية أطباء اختصاصيون في جراحة الدماغ وآخرون اختصاصيون في الأنف والأذن والحنجرة.

ومن الجدير بالذكر أن مستشفى العلوم العصبية قد نجحت بشكل ملحوظ في إجراء العديد من العمليات المتخصصة في مجال جراحة الدماغ والشلل الرعاشي والعمليات الجراحية الخاصة بالعمود الفقري، كما قامت العديد من مؤسسات صحة بغداد الرصافة خلال العام ٢٠١١ بإجراء عدد من العمليات النادرة التي تم إجراءها لأول مرة في البلاد.

مركز مدينة الكوت مغلق أمام المواطنين ومشرع للمسؤولين

□ بغداد / المدى

يضطر المواطنون في مدينة الكوت إلى الترجل من سياراتهم والتنقل سيرا على الأقدام للتسوق أو قضاء حوائجهم الأخرى، بسبب قيام السلطة المحلية في واسط بغلق المنافذ المؤدية إلى مركز المدينة والأسواق. هذا القرار جعل المواطنين يشعرون بالتمييز نتيجة استثناء المسؤولين وأقاربهم من هذا القرار الذي وصف بأنه احترازي بعد تعرض عدة محافظات لسلسلة من الهجمات الإرهابية الأسبوع الماضي. وذكر مصدر أمني في مدينة الكوت لمراسل الوكالة "الإخبارية" للأنباء، إن المدينة تشهد حالة من الاستنفار الأمني تحسباً لحدوث طارئ أو خرق أمني بعد أن شهدت ست محافظات عراقية يوم الخميس الماضي سلسلة من الهجمات الإرهابية راح ضحيتها العديد من الشهداء والجرحى.

وقال: إن القوات الأمنية باشرت منذ صباح يوم الجمعة الماضي بحملة تفتيش واسعة في الكوت بحثاً عن سيارة مفخخة قادمة إلى المدينة من خارج المحافظة، مبينا أنه تم إغلاق جميع المنافذ المؤدية إلى مركز المدينة أمام جميع المركبات والسيارات بقرار صادر من قبل اللجنة الأمنية في المحافظة . وعبر الأهالي في المدينة عن رفضهم لهذا القرار الذي أعاق حركة السير والتبضع خصوصاً وأن المدينة تشهد انقطاعاً في معظم الشوارع بسبب مشاريع الإعمار، الأمر الذي زاد من الزحامات المرورية. ويقول المواطن سمير جودي: إن الوضع مأساوي ونحن نرى مدينتنا مكبلة لا نستطيع دخولها إلا مشياً على الأقدام بسبب القرار الأخير. وأضاف أن "المنطق يقول على الحكومة المحلية أن تتخذ تدابير أخرى لحماية المواطنين لا أن تغلق المدينة ونعيش كأننا في العصور الوسطى".

فيما تشير الحاجة أم سليم إلى أنهم أصبحوا يعدون العدة للذهاب الى الاسواق وشراء بعض الحاجيات "بسبب إغلاق منافذ الاسواق التي اصبحنا لا ندخلها الى سيراً على الأقدام وهذا يرهق الشاب فكيف بنا نحن النساء المسنات".

أما الحاج أبو أحمد فقال: "في البدء أنا أرفض فكرة إغلاق الشوارع بحجة تأمين المدينة ومع هذا أتمنى تطبيق القرار على الجميع دون تمييز لأنني أجد سيارات المسؤولين وأصدقائهم ممن يحملون (باجات) صادرة من قبل المسؤولين تسمح لهم بالدخول والتجوال داخل مركز المدينة ولا يحق ذلك لباقي المواطنين".

ويتساءل أبو أحمد: "هل هذا يعد تمييزاً طبقياً او اجتماعياً ونحن نعيش في دولة مؤسسات يحكمها نظام ديمقراطي؟".

في حين يقول علي العتابي: "في يوم الجمعة الماضية أصيبت والدتي بوعكة صحية طرحتها الفراش، فسارعت لنقلها الى العيادة الطبية للكشف عن حالتها"، مشيراً الى أنه لم يستطع الوصول بسبب إغلاق المنافذ وتوسل برجل المرور لجعله يمر ولكنه رفض بسبب الأوامر التي تمنع دخول أي مركبة الى مركز المدينة.

وأشار إلى أنه اضطر الى حمل والدته على ظهره لمسافة "ومن ثم استأجرت عربة دفع خشبية كي اصل الى العيادة".

ومن جانبه يقول التاجر رعد القريشي: أن أصحاب المحال التجارية طالبوا المسؤولين بفتح المنافذ المؤدية الى الاسواق لأنهم يدفعون إيجارات كبيرة لمحالهم، "واصبحت محالنا شبه مهجورة بسبب هذا القرار"، مناشداً المسؤولين أن يتراجعوا عن قرارهم و فتح الطرق.

وبالنسبة للموظف كرار سعيد فهو يشعر بالتمييز الى جانب مواطنين آخرين لأن القرار يطبق على البسطاء ويستثني المسؤولين وأقاربهم الذين يتجولون كما يحلو لهم في سياراتهم الفارهة والمضللة.

وقال سعيد: إن "الحال غير مرض لنا نحن المواطنين لأننا نرى تمييزاً بيننا وبين أبناء المسؤولين وأقاربهم".

ويبدي المدرس صباح جبار ضجره من الحواجز الموجودة على جوانب الشوارع وحول المؤسسات الحكومية وحتى منزل المحافظ وهي استنزفت مبالغ طائلة من ميزانية الدولة كان يفترض أن تصرف على الإعمار.

وطالب جبار: الحكومة المحلية بفتح الشوارع ورفع الكتل الكونكريتية لأنها تحجب رؤية الناس لبعضهم وجعلت المدينة كأنها مقبرة، مقترحاً جمعها وتصديرها للدول التي تحتمل أن تمر بنفس الظروف التي عاشها العراق في السنوات التي خلت.